حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 185 الأربعاء 9 يونيو 2021

حال الاستقرار على ضرورة التطبيق

توجيه رئاسي باحتساب الضريبة العقارية على المصانع وفقًا للقيمة الإنشائية

وزيرة التجارة والصناعة تعرض مقترحات القطاع الخاص على المجموعة الاقتصادية غدًا

حابي

كشفت الدكتورة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، عن عدد من المقترحات التي ستطرحها على المجموعة الوزارية الاقتصادية في اجتماعها غدًا الخميس في ضوء المطالب التي طرحها المصنعون والمصدرون لتحسين مناخ ممارسة الأعمال، بما في ذلك مقترح للتعامل مع الضريبة العقارية على المنشآت الصناعية جارٍ التنسيق مع وزير المالية بشأنه.

وقالت جامع في تصريحات خاصة لنشرة حابي: "لم نستقر بعد على الإطار النهائي .. لكن في ضوء الإلزام القانوني الحالي بتطبيق الضريبة العقارية على كل المصانع وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنه في حال ضرورة التطبيق يتم احتساب الضريبة على القيمة الإنشائية للعقار وليس القيمة السوقية.. علمًا بأننا طرحنا بدائل أخرى".

وأشارت جامع إلى أن المقترحات التي طالب بها ممثلو القطاع الخاص

مدة زمنية لرد ضريبة القيمة المضافة وتيسير الإجراءات الجمركية أبرز المطالب

الدكتورة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

أكثر من 25 ألف طلب بقائمة انتظار برنامج إحلال السيارات.. وننسق مع المصنعين لضمان التوازن بين العرض والطلب

تضمنت أيضًا تحديد مدة زمنية مناسبة لرد ضريبة القيمة المضافة وجارٍ الاتفاق مع وزارة المالية على ذلك، وكذلك تيسير الإجراءات الجمركية والفترة الزمنية التي يستغرقها الإفراج الجمركي .

ولفتت إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه بتسيير الإجراءات على المستوردين وطالب كل وزارة بتخصيص جهة واحدة تكون مسؤولة عن باقي الجهات التابعة لها في نفس الوزارة لتسهيل وتقليل دورة استيفاء الإجراءات.

ومن ناحية أخرى أكدت وزيرة التجارة والصناعة الإقبال الكبير على الاستفادة من برنامج إحلال السيارات، موضحة أن الطلبات بقائمة الانتظار تتجاوز حاليًا 25 ألف طلب.

وأضافت أنه جارٍ توزيع المتقدمين على البنوك المشاركة في البرنامج للتأكد من الجدارة الائتمانية كما يتم التنسيق بصورة مستمرة مع مصنعي السيارات لتحقيق التوازن بين الطاقة الإنتاجية والطلبات.

وزير المالية:

المالية توضح أثر قرار مجموعة السبع بضريبة الشركات متعددة الجنسيات على مصر

قرار القيمة المضافة على أنشطة "الديلفري" يعالج ثغرة في القانون

حابي

قال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، إن مصر ستستفيد كغيرها من بلدان العالم من اتفاقية مجموعة الدول السبع الكبرى التي تدعم فرض ضريبة عالمية بحد أدنى 15% على الشركات متعددة الجنسيات.

وأوضح الوزير، أن الموضوع له شقان الأول تم حسمه فيما يتعلق بالاتفاق على أن تسدد الشركات الكبرى ضريبة في كل دولة تعمل بها، مع إلغاء الضرائب على جميع الخدمات الرقمية، بما يمكن الحكومات الحصول على حقوق فرض ضريبة على ما لا يقل عن 20% من الأرباح التي تتجاوز هامش الـ 10% لكبرى الشركات متعددة الجنسيات.

وأضاف الوزير أن الشق الثاني الذي يجري العمل على حسمه خلال الأشهر المقبلة فيتعلق بحق الدولة التي بيعت منتجات شركات التجارة الإلكترونية غير المقيمة على أراضيها وحققت أرباحًا عن تلك المبيعات.

وأفاد معيط، بعدم وجود أي إشكالية فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة على تلك الشركات، لا سيما أنه يتم إلزامها بتحصيل قيمتها المقررة في بلد ممارسة النشاط.

وفيما يخص، قرار وزير المالية بإخضاع أنشطة بيع المأكولات والمشروبات عبر الإنترنت وتوصيلها للمنازل "دليفري"، أوضح إيهاب أبوعيش نائب وزير المالية لشؤون الخزانة، أنه جاء لمعالجة تشوه ضريبي.

وذكر أبوعيش في تصريحات صحفية على هامش مؤتمر للوزارة أمس الثلاثاء للتعريف بمنظومة التسجيل المسبق للشحنات، أن القرار الوزاري صدر بعد اكتشاف ثغرة في القانون لا تخضع بموجبها تعاملات المحلات والمطاعم عبر الإنترنت للضريبة بالرغم من تحصيل بعض ممارسي تلك الأنشطة للقيمة المضافة من العملاء.

قيمة الطروحات الدولية لتمويل موازنة العام المالي المقبل لم تحدد بعد

فهد حسين

قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن قيمة الطروحات الدولية من جميع الأدوات التمويلية للعام المالي المقبل، "لم تحدد بعد وهناك لجنة معنية بالدين هي التي تناقش تلك الأمور، ومن الممكن أن يتم تلبية الاحتياجات التمويلية من السوق المحلية أو اللجوء بنسبة قليلة إلى الأسواق الدولية".

وأضاف، معيط، في تصريحات على هامش مؤتمر للوزارة أمس الثلاثاء للتعريف بمنظومة التسجيل المسبق للشحنات الواردة من الخارج، أن الدولة تتحرك في تغطية عجز الموازنة عبر أرخص البدائل وأقلها تأثيرًا على تكلفة خدمة الدين، مشيرًا إلى العمل على تقليل تكلفة خدمة الدين عبر تحقيق فائض أولي بالموازنة.

وأفاد الوزير بأن العجز المقدر بموازنة العام المالي المقبل يصل إلى 579 مليار جنيه، سيتم تغطية 114 مليارًا منه عبر الفائض الأولي المستهدف وتغطية القيمة المتبقية وقدرها 465 مليارًا من السوق المحلية أو الدولية، وعلى الأرجح ستكون النسبة الأكبر للسوق المحلية.

وأضاف أن تكلفة خدمة الدين من المتوقع

الدكتور محمد معيط وزير المالية

طرح ثانٍ للسندات الخضراء خلال 2021-2022 "غير مستبعد" في حدود الطرح السابق

أن تصل 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي العام المالي المقبل، كما تستهدف الحكومة وصول عجز الموازنة إلى 6.7% بسبب ضغوط تداعيات كورونا على الاقتصاد.

وبالنسبة للسندات الخضراء، أوضح الوزير أن اللجوء إلى طرح جديد منها خلال العام المالي المقبل "ليس مستبعدًا"، وقد يكون في حدود الطرح السابق والذي بلغت قيمته 750 مليون دولار لأجل 5 سنوات، لا سيما أن مستثمري هذا النوع من السندات لا يمثلون شريحة كبيرة من السوق العالمية.

أما فيما يخص الصكوك السيادية، فأوضح الوزير، أنها إحدى أدوات تمويل مشروعات التنمية التي يجري تمويلها حاليًا بنظام الشراكة مثل مشروع الميناء الجاف بالعاشر من رمضان، إلا أن الصكوك عبر نظمها المختلفة من المشاركة والإجارة والمرابحة والمضاربة، فإتاحتها توفر التمويل المطلوب عبر شريحة جديدة من المستثمرين ممن يفضلون الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في سوق يصل 2.7 تريليون دولار عالميًا.

وقال معيط، إنه لم يتم حتى الآن تحديد قيمة أول طرح للصكوك السيادية أو الأسواق التي سيتم طرحها فيها، وأنه فور التصديق على القانون وصدور لائحته التنفيذية ستتم مخاطبة الوزارات حول المشروعات الجديدة التي تتطلب تمويلًا وقيمته، ليتم ترويج صكوك لها.

وعلى جانب آخر، أكد وزير المالية على وجود مناقشات حكومية خلال الفترة الماضية حول التحوط لارتفاع أسعار السلع الأساسية موضحًا: "لم نصل لقرار بشأن عقود التحوط لارتفاع أسعار السلع الأساسية بعد مناقشات تمت في وقت سابق".

ارتفعت بنحو 8.5%

تحويلات المصريين بالخارج تقفز إلى 23.4 مليار دولار بنهاية مارس

بنك قطر الوطني ينتظر تمويلًا من الأوروبي لإعادة الإعمار بقيمة 12.5 مليون دولار في يوليو

القرض يأتي ضمن برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر ويوجه للمشروعات الصغيرة

حابي

كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى 23.4 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام المالي الجاري 2020/2021، مقابل نحو 21.5 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق 2019/2020.

وقال البنك المركزي في بيان أمس الثلاثاء، إن تحويلات المصريين في الخارج سجلت خلال الفترة يوليو/ مارس من السنة المالية 2020/2021 ارتفاعًا بمعدل 8.5%، وبقيمة زيادة بلغت 1.8 مليار دولار، مقارنة بالفترة المناظرة في العام المالي السابق.

وذكر أن البيانات أظهرت ارتفاعًا في التحويلات خلال شهر مارس 2021 بمعدل 11.0% لتسجل نحو 2.9 مليار دولار مقابل نحو 2.6 مليار دولار خلال شهر مارس 2020.

وأضاف أن التحويلات في الفترة من يناير إلى مارس، استقرت تقريبًا في 2021 لتسجل نحو 7.85 مليار دولار، مقابل نحو 7.87 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق.

حابي

اجتاز بنك قطر الوطني الأهلي، المراجعة النهائية وينتظر موافقة مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية "EBRD" على قرض بقيمة 12.5 مليون دولار في إطار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر خلال شهر يوليو المقبل.

وأفاد البنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار، بأن القرض سيمكن QNB الأهلي من إقراض عملائه من القطاع الخاص، والذي سيوجه لمشاريع الطاقة الخضراء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، التي لها أهمية خاصة في سياق ارتفاع كثافة الطاقة والكربون في الاقتصاد المصري.

وأضاف البنك الأوروبي للتنمية، أن التمويل الجديد سيحدث تأثيرًا انتقاليًا في مصر عبر تشجيع التوسع في إقراض مشروعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، بما يترك أثرًا إيجابيًا لا سيما فيما يتعلق بالاستفادة من الوسطاء الماليين في الاستثمارات الصغيرة في مشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

وذكر، أن التمويل الجديد يقدم مزيجًا من التمويل طويل الأجل والخبرة الفنية في منشآة تعزز الاستثمار المستهدف في الطاقة المستدامة، في القطاع الخاص المتنوع للغاية في مصر.

وأشار البنك الأوروبي للتنمية إلى أن "QNB الأهلي" عميل حالي وسيُطلب منه الاستمرار في الامتثال للمتطلبات "2 و 4 و 9" وتطبيق إجراءات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقروض الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم تقارير بيئية واجتماعية سنوية إلى البنك.

وأضاف: سيُطلب من جميع المشاريع في إطار مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF) الامتثال للوائح ومعايير البيئة والصحة والسلامة والعمل الوطنية بالإضافة إلى المعايير الأهلية البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وتوقع البنك الأوروبي للتنمية استفادة "QNB الأهلي" من دعم موارد المنح من مرفق الاستثمار في الجوار التابع للاتحاد الأوروبي (EU NIP) والأموال المتوقعة من الصندوق الخاص للمساهمين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المقدم في إطار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر.

وأضاف أن أموال المانحين ستدعم برنامج المساعدة الفنية الشامل لتقديم دعم التنفيذ إلى QNB الأهلي وعملائه، والتحقق من نتائج المشاريع المنجزة، ومن المتوقع أيضًا أن تقدم المنح حوافز استثمارية لمقترضي QNB الأهلي.

ويعد بنك قطر الوطني الأهلي QNB الأهلي، رابع أكبر بنك مصري من حيث حجم الأصول وثاني أكبر بنك خاص، بحجم أصول يصل 15 مليار يورو بنهاية عام 2020 وبحصة سوقية بلغت 4.5% و 7% و 4.2% من الأصول والقروض والودائع على التوالي، كما يستحوذ بنك قطر الوطني (قطر) على 94.97% من رأسماله، بحسب "EBRD".

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- التموين تتعاقد على 100 ألف طن زيت طعام خام مستورد
- وزير قطاع الأعمال: بدء الخطوات التنفيذية لتحويل نادي غزل المحلة إلى 3 كيانات
- رئيس الوزراء: حزمة جديدة من المشروعات المشتركة مع فرنسا
- الرقابة المالية تمد مهلة تقدم الدار العقارية بعرض الاستحواذ على سوديك
- تي إيه تي ترفع سعر عرض شراء الإسكندرية للخدمات الطبية إلى 49.04 جنيه للسهم